



ATLANTIC COUNCIL

EgyptSource

RAFIK HARIRI CENTER FOR THE MIDDLE EAST

يوسف عوف

Yussef Auf

January 4, 2012

مجلس الشورى 'الجديد'

كيف نحدد موقفنا من مشروع دستور جديد؟ كان ذلك سؤالاً ملحا في مصر على امتداد الأسابيع الماضية قبل، وخلال، عملية الاستفتاء على مشروع الدستور. كان يردد البعض، في سياق دفاعه عن الدستور المصري الجديد، أن هذا الأخير مقبول في مجمله وأن ما انطوى عليه من مواد مرفوضة، أو محل نظر، هو عدد قليل للغاية لا يمثل مشكلة كبيرة بالنظر لمجمل الدستور. و الحقيقة، فيما أعتقد، أن مادة واحدة مرفوضة كانت، وما زالت، تكفي لرفض الدستور برمته وتستوجب إعادة النقاش حوله مجدداً. لا أجد مثلاً أفضل من المادة رقم ٢٣٠ من دستور مصر "الجديد" للتدليل على ما تقدم قوله. قررت هذه المادة أن "يتولى مجلس الشورى القائم سلطة التشريع كاملة من تاريخ العمل بالدستور حتى انعقاد مجلس النواب الجديد."

كثيرة هي الأسباب التي تدعو لرفض ذلك النص على النحو المتقدم، غير أن مسألتين جوهريتين هما ما يثيرا، بالأساس، هذا الحجم من الرفض. المسألة الأولى تتلخص في أن نقل سلطة التشريع كاملة لمجلس الشورى يصطدم اصطداماً شديداً بمبدأ "التمثيل النيابي". ذلك أن الأخذ بنظام "الديمقراطية النيابية" كشكل للحكم في الدولة يقتضي الالتزام بمبادئ ذلك النظام وأولها أن النيابة عن الشعب (التي يمثلها مجلس منتخب) إنما تكون لتمثيل الشعب في حدود ما انتخب النائب من أجله. و لذلك فحين ينتخب المواطن من "يمثله" أو من "يوكله" لينوب عنه فإن الأمر يقتضي الالتزام بأمر لا فكاك منه هو الوظيفة التي وكل أو انتخب من أجل أدائها المجلس المنتخب، و هي الوظيفة المعلومة مقدماً و تعد أساساً جوهرياً للاختيار.

لما تقدم، لا يصح بحال، بشأن مجلس الشورى، أن ينتخب الشعب مجلساً استشارياً بصلاحيات محددة (محلها المادة ٣٧ من إعلان مارس ٢٠١١ الدستوري) ثم يتحول ذلك المجلس إلى برلمان له كامل الصلاحيات التشريعية، و هو ما يعد اعتداء على الإرادة الشعبية و خروجاً عليها. و لا يقبل الاحتجاج في هذا المقام بالقول أن الإرادة الشعبية هي من منحت، بالموافقة على الدستور الجديد، مجلس الشورى هذه المهمة التشريعية، ذلك أن "إرادة الانتخاب" تختلف عن "إرادة إنشاء سلطة جديدة" فالإرادة الأولى تتجه لاختيار نائب لأداء وظيفة معلومة سلفاً، أما الإرادة الثانية فتتجه لإنشاء سلطة جديدة يتحتم معها إعادة انتخاب من سيقوم بها و ذلك حتى يكون المواطن على بينة من أمره حين الاختيار.

أما المسألة الثانية فهي أن أمر منح مجلس الشورى هذه السلطة التشريعية يعد إخلالاً جسيماً بتكافؤ الفرص و إهداراً كاملاً لقواعد العدالة في مجال الممارسة السياسية. فالمعلوم أن تيار الإسلام السياسي هو من يشغل أغلبية مقاعد مجلس الشورى، ويتضح ذلك من التذكير أن أحزاب الحرية و العدالة و النور و البناء و التنمية و الأصالة حصدوا ١٤٧ مقعداً من أصل ١٨٠ مقعداً للأعضاء المنتخبين. و من المعلوم أيضاً أن قراراً صدر من رئيس الجمهورية بتعيين ٩٠ عضواً جديداً بمجلس الشورى و هو العدد الذي يشكل ثلث أعضاء المجلس مجتمعاً، و بتلك التعيينات ارتفع عدد الأعضاء المنتمين لتيار الإسلام السياسي إلى ما يزيد على ١٨٠ عضواً (من أصل ٢٧٠ عضواً) أي ما يزيد على ثلثي أعضاء المجلس. أي ديمقراطية هذه التي يتحكم معها تيار سياسي معين في مجلس انتخاب على أساس كونه مجلساً استشارياً (مجلس الشورى) فقرر هذا التيار نفسه، بأغلبيته التي سيطرت على الجمعية التأسيسية، أن يمنح سلطة التشريع كاملة للمجلس الذي يسيطر هو (نفس التيار) على أغلبيته؟ ثم أي ديمقراطية هذه التي يستبد فيها بسلطة التشريع مجلس ثلث أعضاء - لا عشرة أعضاء مثلاً - جاءوا بالتعيين من رئيس السلطة التنفيذية الذي ينتمي لنفس التيار السياسي الذي يسيطر على الجمعية التأسيسية و يسيطر على مجلس الشورى الآن؟ أم إخلال بقواعد العدالة و إهداراً لتكافؤ الفرص أشد من ذلك؟

فوق كل ما تقدم، لا ينبغي أن نغفل عن التذكير أن مجلس الشورى هذا انتخب "ثلاثي" أعضاء أقل من سبعة بالمائة من الناخبين فحسب (لما استقر في أذهان المواطنين، حين الانتخاب، من أن هذا المجلس لا قيمة له)، و لا أن نغفل عن التذكير أن هذا المجلس نفسه انتخب

على أساس قانون غير دستوري، و قد مُنِع القضاء من القيام بوظيفته في هذا الشأن، منَع "قانوني" بإعلان ٢١ نوفمبر الاستبدادي حين حصّن مجلس الشورى من الطعن عليه، و منَع مادي بمحاصرة المحكمة الدستورية العليا من قبل "منظهرين".

بعد كل ما تقدم، سيمضي مجلس الشورى في مهمته غير الشرعية نحو إصدار قوانين جديدة سيكون لها أبلغ الأثر على ما هو قادم من أيام مصر، و أخطر هذه القوانين المزمع صدورها هو قانون مجلس النواب. يعني ذلك - من بين ما يعني - استمرار تحكّم التيار السياسي نفسه في قواعد اللعبة السياسية جميعها، كما يعني الإجهاز على ما تبقى من فكرة التوافق الوطني، نتيجة ذلك كله ضياع الأمل الذي من أجله قال القائلون "نعم" للدستور الجديد؛ أمل الاستقرار.